

أوراق المتابعة السياسية

الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة

خليل الشقاقي*

انتصار حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية هو، قبل أي شيء آخر، خيار شعبي لمعاقبة وهزيمة حركة فتح، التي تعاني من اهتزاز في مصداقيتها والمنقسمة على نفسها. الفساد وانعدام الأمن المتزايد كانا المحفز الرئيسي لتصويت الناخبين، وبدأت حماس أكثر قدرة من فتح على إقامة حكومة نظيفة وتدعيم سلطة القانون والأمن، وهما عنصران أساسيان من عناصر بناء الدولة. كما أن العملية السلمية أصيبت بضربة قاضية بسبب اتجاه إسرائيل إلى التصرف المنفرد، مما اضطر بمصداقية فتح. ورغم ذلك، ما زالت استطلاعات الرأي العام تشير إلى انحياز الفلسطينيين لحل سلمي يقوم على تعايش الدولتين. يمكن لحكومة تشكلها حماس أن تطور الإدارة الرشيدة وتعزز ديمقراطية المجلس التشريعي وسلطته. ولكن ذلك سيتوقف كثيرا على مواقف فتح وإسرائيل والشركاء والمانحين الخارجيين. وبرغم خصوصيتها، تحمل التجربة الفلسطينية دروسا غنية للعالم العربي.

تهدف هذه الورقة إلى محاولة فهم مغزى هذه الانتخابات ونتائجها على النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في ظل التفاعلات المحلية والدولية المتوقعة، وخاصة تلك المتعلقة بمستقبل عملية السلام والعلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية.

فمما لا شك فيه أن رسالة الناخب الفلسطيني كانت واضحة: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة. لو كان الهدف مقتصرًا على معاقبة حركة فتح، لجاؤا للتصويت مختلفًا، حيث كان بإمكان الغاضبين على فتح التصويت للقوائم الحزبية الوطنية - العلمانية التسعة الأخرى المشاركة في الانتخابات. لقد أراد الناخب هزيمة

حققت حركة حماس انتصارا مدويا في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي عقدت في 25 كانون ثاني (يناير) 2006، حيث حصلت على 74 مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي الـ 132، أي نسبة بلغت 56%. أما الحزب الحاكم، حركة فتح، فحصل على 45 مقعدا (34%) وحصلت قوائم حزبية أخرى، هي "الجبهة الشعبية" و"فلسطين المستقلة" و"البديل" و"الطريق الثالث"، على تسعة مقاعد (7%)، وفاز أربعة مستقلين أيدهم حركة حماس (3%).

*مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله.

قاضية لحركة فتح عندما قرر الحرس الجديد في الحركة بقيادة مروان البرغوثي ومحمد دحلان تشكيل قائمة انتخابية مستقلة باسم "المستقبل" قبل الانتخابات بعدة أسابيع، لولا تراجع الطرفان بعد ذلك وإعادة توحيد قائمتي الحركة في قائمة واحدة.

فتح (وليس فقط معاقبتها) واعتقد أن حماس (وليس القوائم الحزبية الأخرى) هي وحدها القادرة على إيقاع الهزيمة بفتح من جهة وعلى قيادة عملية البناء الداخلي من جهة أخرى.

السياق العام للانتخابات

كان من ملامح الأزمة أيضا تعزز الصراع بين فتح وحزب المعارضة الأقوى، حركة حماس، للسيطرة على السلطة ومواردها وما انطوى عليه ذلك من محاولات من قبل الحزب الحاكم لتأجيل لحظة الحسم كلما كان ذلك ممكنا، وفي محاولات الحزب المعارض للعب دور بارز في إدارة شؤون قطاع غزة، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي منه وما انطوى عليه ذلك من تخوفات بحدوث صراع دموي بين الأخوة. برزت سمات الأزمة أيضا في التردد الذي شهدته حركة حماس في تحديد دورها في النظام السياسي الفلسطيني بإظهار التصميم على المشاركة السياسية العلنية في السلطة والمنظمة من جهة والبقاء كحركة سرية مسلحة من جهة أخرى، وفي العمل في ظل شرعية سياسية انتخابية من جهة وتشكيل سلطة موازية وقوة مسلحة ذات شرعية ثورية من جهة أخرى.

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في سياق سياسي داخلي ودولي صعب وغير مستقر. جاءت الانتخابات في وقت كان فيه المجتمع الفلسطيني يمر بأزمة عميقة في محاولته للخروج من الانتفاضة الثانية وما تخللها من صراعات داخلية وتغيير في القيادة. برزت سمات هذه الأزمة في حالة الفلتان الأمني المتصاعد مع اقتراب موعد الانتخابات وبروز الميليشيات أو المجموعات المسلحة وما قابلها من جهود تجميلية للإصلاح المؤسسي ومحاولات فاشلة لفرض النظام والقانون. شكل فشل السلطة في التعامل مع حالة الفلتان الأمني وعدم قدرتها على فرض النظام والقانون ضربة قاسية لحركة فتح، إذ تعزز الإحساس الفردي لدى المواطن بغياب الأمن والسلامة له ولعائلته، وكان واضحا له أن الميليشيات المسلحة التابعة لحركة فتح هي المسؤول الأول عن ذلك.

تضمن هذا السياق العام أيضا فشلا ذريعا لقوى اليسار وغيرها من "القوى الثالثة" في توحيد صفوفها لمنافسة الحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي الإسلامي. عكس هذا الفشل غيابا لرؤية سياسية موحدة ولاستعداد قيادي لقبول المنافسة السياسية الداخلية لحسم الخلافات التنظيمية وعدم معرفة الأطراف المختلفة بحجم قواها الحقيقية بين الناخبين. وقد أدى ذلك لبروز تسعة قوائم انتخابية "ثالثة" فشلت خمسة منها في تخطي نسبة الحسم (2%) ولم تحصل على أية مقاعد على المستوى الوطني أو في المنافسة الفردية في الدوائر.

شهدت تلك الفترة تصاعد الانتقادات الشعبية لانتشار الفساد، وبرز واضحا في الانتخابات المحلية أن الناخبين قد جعلوا من هذه القضية الاختيار الأول في اختيار المرشحين مما ألحق هزائم متتالية بمرشحي وقوائم حركة فتح. أظهرت السلطة الفلسطينية عجزا منقطع النظير في التعامل بجد مع هذه القضية في الوقت الذي قامت فيه المعارضة الإسلامية بوضعها على رأس أولوياتها.

جرت كل تلك التفاعلات الداخلية في ظل جمود سياسي في العملية السلمية أجبر السلطة الفلسطينية وقياداتها على التعامل مع الفعل الإسرائيلي الأحادي الجانب بدون شروط، كما في خطة شارون للانفصال عن قطاع غزة، وذلك لوجود إجماع دولي على ضرورة إنجاح هذه

كما برزت سمات الأزمة في صراع القوة بين أقطاب السلطة الفلسطينية وخاصة داخل الحزب الحاكم، أي حركة فتح، بعد تراجع مكانة القيادة التاريخية بوفاة الرئيس ياسر عرفات. شهدت مرحلة غياب عرفات تعاظما للصراع بين الحرس القديم والحرس الجديد، وهو الصراع الذي اشتد خلال الانتفاضة الثانية. كاد هذا الصراع الداخلي أن يوجه ضربة

أظهرت الاستطلاعات خلال السنوات القليلة الماضية أن الرأي العام الفلسطيني قد أصبح أكثر استعداداً مع مرور الوقت لقبول تسويات سلمية معتدلة ومقبولة من الأغلبية الإسرائيلية. وفي يوم الانتخابات لم تزد نسبة الذين عرفوا أنفسهم على أنهم معارضون للعملية السلمية عن 17% فيما قالت نسبة من 59% أنها مؤيدة للعملية السلمية. كما أن أغلبية الناخبين (51%) صرحت بأنها تريد من المجلس التشريعي الجديد تطبيق خارطة الطريق فيما لم تزد نسبة الذين أرادوا منه عدم تطبيقها عن 39%. كذلك فإن نسبة من 49% أرادت من المجلس الجديد سن قوانين بجمع الأسلحة من أيدي فصائل والمجموعات المسلحة، فيما أرادت نسبة من 26% سن قوانين تسمح لهذه الفصائل بالاحتفاظ بسلاحها، وأرادت نسبة من 21% عدم تدخل المجلس في الموضوع. أما بالنسبة للحل الدائم، فإن نسبة من 49% أيدت اقتراحاً يقوم على أساس قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل بحيث يكون هناك اعتراف متبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني فيما عارض ذلك 48%.

أظهرت النتائج أيضاً أن غالبية من الناخبين تتراوح ما بين 60% إلى 70% وغالبية من ناخبي الفصائل الوطنية - العلمانية الأخرى تتراوح ما بين 50% إلى 63% قد أيدت كافة هذه الجوانب من العملية السلمية. ومن المثير أيضاً أن حوالي ثلث ناخبي حماس قد أيدت هذه الجوانب أيضاً. بعبارة أخرى، أن ثلث ناخبي حماس قد صوتوا لهذه الحركة رغم اختلافهم مع سياستها المتعلقة بعملية السلام. إن هذه النتيجة تعزز الاستنتاج الذي أشرنا له أعلاه بأن التصويت لحركة حماس لم يكن تصويتاً ضد متطلبات العملية السلمية، بل تعبيراً عن فقدان الثقة بمصادقية وفاعلية هذه العملية.

2 - الفشل الفتحاوي في عملية الإصلاح وبناء الدولة

لعل أبرز المجالات التي فشلت السلطة الفلسطينية وحزبها الحاكم في معالجتها خلال السنوات الماضية وخاصة في الفترة السابقة للانتخابات هي الفساد والفلتان الأمني. لقد عبر فشل السلطة الذريع في هذين المجالين عن الفشل الأوسع في قضايا الحكم الأخرى كبناء المؤسسات العامة وفرض النظام

الخطوة الإسرائيلية أفقد هذا الوضع ثقة الجمهور الفلسطيني بالعملية السلمية وتعززت الثقة الشعبية بقدرة المقاومة المسلحة على فرض أمر واقع على المحتل. وبذلك فقدت حركة فتح إحدى أهم الميزات التي تفوقت فيها على حركة حماس، أي القدرة على التوصل من خلال المفاوضات لتسوية سلمية تنهي الاحتلال الإسرائيلي.

لماذا انتصرت حماس وخسرت فتح؟

لعبت عناصر ثلاث دوراً أساسياً في انتصار حماس وخسارة فتح: (1) فقدان ثقة الناخب الفلسطيني بقدرة عملية السلام على إنهاء الاحتلال، (2) تصاعد الإحساس الشعبي بخطورة الوضع الذي وصلت إليه عملية بناء الدولة وخاصة فيما يتعلق بانتشار الفساد والمحسوبية وتعاطف الفلتان الأمني وفشل السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح في القيام بإصلاحات سياسية حقيقية، (3) تعاطف التشرذم داخل فتح وغياب القيادة الفعالة للحركة في مرحلة ما بعد ياسر عرفات.

1 - فقدان الثقة بالعملية السلمية.

مما لا شك فيه أن جمود العملية السلمية منذ فشل كامب دافيد في تموز (يوليو) 2000 قد شكل ضربة قوية لمكانة حركة فتح التي ربطت نجاح مشروعها الوطني في بناء الدولة وإنهاء الاحتلال بنجاح العملية السلمية. كما أن قرار إسرائيل بفك الارتباط عن قطاع غزة بعد خمس سنوات من الانتفاضة أكد في أذهان الرأي العام الفلسطيني أن المقاومة المسلحة أكثر قدرة من العمل الدبلوماسي على تحصيل الحقوق الفلسطينية. أظهرت استطلاعات الرأي خلال السنة الماضية أن غالبية الفلسطينيين لم تعد متفائلة بإمكانات نجاح العملية السلمية فيما تعززت القناعة لدى الرأي العام بأن المواجهات المسلحة أكثر نجاعة من المفاوضات. في يوم الانتخابات لم تزد نسبة الذين جعلوا القدرة على إحياء عملية السلام اعتبارهم الأول عن 9%.

لكن هذا لا يعني أن الناخبين قد رفضوا بهذا التصويت اشتراطات العملية السلمية. على العكس،

فقط (بدلاً من النظام المختلط الذي تم اتباعه) لتمكنت حركة فتح من تشكيل الحكومة الفلسطينية بالتحالف مع القوائم الانتخابية الأخرى.

لكن تشييت أصوات حركة فتح وجه ضربة قاضية لمكانتها في المجلس التشريعي المنتخب رغم الشعبية الكبيرة التي حاز عليها مرشحوها (الرسميون والمستقلون) في الدوائر والتي كان من الممكن ترجمتها (في حالة نجحت فتح في توحيد قواها) إلى عدد إضافي من المقاعد يقدر بـ 16 مقعداً بحيث يرتفع عدد المقاعد المخصصة لها في الدوائر إلى 33 مقعداً مقابل 33 مقعداً لحماس. إن الصراع بين الحرس القديم والجديد داخل حركة فتح خلال الانتفاضة، وخاصة في مرحلة ما بعد عرفات والذي تجلى بوضوح في تشكيل قائمة فتحاوية للحرس الجديد باسم "المستقبل"، قد أسهم بوضوح في الفوز المدوي لحماس.

مغزى انتصار حماس للنظام السياسي الفلسطيني

تنقسم الخارطة السياسية الفلسطينية إلى اتجاهات ثلاث. في اليمين تقف حركة حماس (ومعها الجهاد الإسلامي ومستقلين إسلاميين) وهي اليوم القوة الرئيسية الأولى في المجتمع الفلسطيني. إن قدرة حماس على تلبية الاحتياجات الفلسطينية في الرد على السياسات الإسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة قد مكنتها من مضاعفة حجم التأييد الذي كانت تتمتع به عشية اندلاع الانتفاضة الثانية. في الوسط تقف حركة فتح التي سيطرت على السلطة الفلسطينية منذ تشكيلها وتمتعت بثقة النسبة الأكبر من الجمهور الفلسطيني حتى إجراء الانتخابات التشريعية الثانية. وفي اليسار تقف مجموعة مشتتة من القوى الوطنية - العلمانية نجحت أربعة منها في الوصول للمجلس التشريعي الثاني.

إن مقاطعة حركة حماس للانتخابات التشريعية الأولى في عام 1996 قد مكنت حركة فتح من تحقيق أغلبية ساحقة في المجلس التشريعي السابق مما أعطاها أغلبية أوتوماتيكية مضمونة لتشكيل النظام السياسي كما تشاء. ونظراً لطبيعة الإرث التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا

والقانون والإصلاح السياسي وتعزيز فرص التحول الديمقراطي. تؤمن الغالبية العظمى من الجمهور الفلسطيني (87%) بأن الفساد واسع الانتشار في السلطة وتشعر نسبة مماثلة (75%) بأن الأمن والسلامة الشخصية لها ولأفراد أسرتها غير متوفر.

إن النجاح الأكبر لحركة حماس في الأسابيع والأشهر القليلة السابقة للانتخابات قد تتمثل في وضع هاتين القضيتين على رأس أولويات الناخبين، مدركة أنها بذلك تضمن تفوقاً واضحاً لها على حركة فتح. أظهر استطلاع يوم الانتخابات أن أغلبية كبيرة (71%) ممن وضعوا الفساد على رأس أولوياتهم قد انتخبوا حركة حماس وأن أقلية ضئيلة منهم (19%) قد انتخبوا حركة فتح. كما أظهر الاستطلاع نمط تصويت مشابه بين الذين يشعرون بغياب الأمن والسلامة الشخصية.

3 - تعاضد التشرذم داخل حركة فتح.

رغم النجاح الكبير الذي حققته حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إلا أن نجاحها كان محدوداً في كسب ثقة الجمهور الناخب. بعبارة أخرى، حققت حماس نصراً ساحقاً في عدد المقاعد حيث حازت على أغلبية كبيرة (56%)، لكنها لم تتمكن من الحصول على أغلبية أصوات الناخبين. توزعت أصوات الناخبين على المستوى الوطني بين حماس (44%) وفتح (41%) والقوائم التسعة الأخرى (15%). أما على مستوى الدوائر فقد بلغ معدل فوز مرشحي حماس من التصويت الشعبي (وليس من المقاعد) 41% مقابل 34% لمرشحي فتح و25% لمجموع المرشحين الآخرين بما فيهم مرشحو فتح "المستقلين".

كيف إذا تمكنت حركة حماس من تحويل هذه النسب إلى أغلبية في المجلس التشريعي؟ الجواب ببساطة هو أن كل مرشح من حركة حماس وجد نفسه أمام ستة مرشحين من حركة فتح والقوائم الأخرى والمستقلين. دخلت حركة فتح انتخابات الدوائر (بمقاعد الستة والستين) بما لا يقل عن 142 مرشحاً وتنافست بالتالي ليس فقط ضد مرشحي حماس والقوائم الأخرى، بل ضد نفسها. لو كان الأداء الفتحاوي في الدوائر الانتخابية منضبطاً أو لو كان النظام الانتخابي قائماً على التمثيل النسبي

والإداري ستجد حماس نفسها تحت رحمة الإجراءات الإسرائيلية اليومية والعقاب الجماعي التي ستلقي بظلالها القاتمة على قدرة حماس على توفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والوقود، أو الخدمات الاجتماعية كالصحة، أو كالحركة الحرة والتنقل والسفر للخارج والحصول على بطاقات الهوية وجوازات السفر وتسجيل المواليد وشق الشوارع وغيرها. إن مقاطعة دولية للسلطة الفلسطينية قد تؤدي لانتهيار تدريجي لقدرتها على توفير الخدمات ولعجز تدريجي مماثل في قدرة حكومة حماس على الحكم.

داخليا، ستواجه حماس عوائق كبيرة في السيطرة على بيروقراطية السلطة الفلسطينية وخاصة على أجهزتها الأمنية التي تتحكم فيها قيادات وكوادر من حركة فتح. إن أي عملية إصلاح سياسي أو محاربة للفساد ستبدو لحركة فتح على أنها محاولة لتطهير الأجهزة الأمنية والبيروقراطية المدنية من عناصرها واستبدالهم بعناصر من حماس، مما قد يخلق صراعا شرسا بين الطرفين قد يتفاقم لدرجة اللجوء للعنف.

كما أن إدراك حركة فتح لحقيقة أن خسارتها للحكم قد جاءت أساسا بسبب طبيعة النظام الانتخابي المختلط الذي عاقبها بشدة لفقدانها الانضباط الداخلي وليس بسبب التصويت الشعبي ضدها قد يشجعها على العمل لإفشال حكومة "حمساوية" في أسرع وقت ممكن والذهاب لانتخابات سريعة. يمكن لحركة فتح أن تجعل من المستحيل لحكومة حماس السيطرة على الوضع الأمني الداخلي، وأن تبقى على ميليشياتها المسلحة تماما كما فعلت حماس بهدف إفشال حكومة فتح. إن تطورا كهذا لن يعني فقط فشل حكومة حماس في فرض النظام والقانون بل أيضا خلق وضع تستمر فيه العمليات المسلحة ضد إسرائيل. ولن يكون بإمكان حماس إيقاف عمليات كهذه وخاصة في ظل وضع تستمر فيه إسرائيل ببناء المستوطنات وجدار الفصل وفرض الإغلاق والعزل الجغرافي واستمرار الاعتقالات والاعتقالات.

التطور قد سمح لزعيم تاريخي، هو ياسر عرفات، بخلق نظام سلطوي يخلو من المساءلة، حيث تم قصدا تهميش المجلس التشريعي وإضعاف القضاء والمؤسسات العامة الأخرى، بالإضافة لغياب السيطرة المؤسسية على أجهزة الأمن والمال العام.

قد تغير نتائج الانتخابات الفلسطينية هذه الصورة بشكل جذري. إن تداول السلطة بطريقة سلمية من خلال الانتخابات قد يعطي عملية التحول الديمقراطي في فلسطين دفعة قوية. كما أن بقاء حركة فتح وأربعة مجموعات حزبية صغيرة في صفوف المعارضة، وهو أمر مرجح لكنه غير مؤكد، قد يعزز من مكانة المجلس التشريعي في النظام السياسي الفلسطيني وخاصة في لعب دور فعال في محاسبة ومساءلة السلطة التنفيذية التي ستشكلها حركة حماس. إن رقابة ومساءلة أفضل قد تعني أن أداء السلطة التنفيذية سيتحسن. وبالنظر إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية يأتي من صفوف المعارضة فإن نوعا من التوازن بين الرئاسة من جهة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي من جهة أخرى قد يتبلور تدريجيا. إن تبلور توازن كهذا قد يسهم في تقوية السلطة القضائية التي قد تبدأ في لعب دور فعال كحكم بين الطرفين.

لكن هذا السيناريو المتفائل قد لا يتحقق. ستجد حكومة حماس القادمة أنها أمام عوائق صعبة داخلية وخارجية قد لا تسمح لها بإحداث التغييرات وإجراء الإصلاحات التي وعدت بها ناخبوها. كما أن حركة فتح قد تطمح إلى عودة سريعة للحكم من خلال انتخابات جديدة في أسرع فرصة ممكنة بعد استخلاص العبر اللازمة المتعلقة بضرورة توحيد قواها وإقامة تحالفات انتخابية مع قوى وطنية أخرى في الدوائر الانتخابية.

ليس هناك شك أن بمقدور إسرائيل والمجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة وضع عوائق حاسمة تجعل من مهمة الحكم مهمة مستحيلة لحماس. ففي الجانب المالي ستجد حماس نفسها غير قادرة على دفع الرواتب الشهرية لحوالي مائة وخمسين ألف موظف في القطاع العام، حيث تبلغ فاتورة الرواتب الشهرية 120 مليون دولار يأتي معظمها من خلال تحويلات مالية إسرائيلية أو تبرعات من دول مانحة. وفي الجانب الخدماتي

دروس مستفادة من التجربة الفلسطينية الانتخابية

قوى المعارضة الوطنية والعلمانية. إن الضعف النسبي لقوى المعارضة السياسية الوطنية والعلمانية مقابل الإسلاميين يجعل من هذه القوى أقل جاذبية للناخبين الراغبين في التغيير، وذلك لأن التصويت لهذه القوى لا يضمن هزيمة للسلطة الحاكمة بل إضعافا لها فقط. إن عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي بحاجة للبدء بإصلاح النظام الحزبي وتعزيز الحريات المدنية والسياسية وخلق أجواء من المنافسة والمشاركة السياسية بحيث لا يقتصر الخيار الجماهيري على سلطة بائسة أو معارضة دينية إصلاحية.

تتعلق العبرة الثالثة برودة الفعل الغربية على نتائج الانتخابات الفلسطينية: إن الدعوة الغربية للإصلاح ونشر الديمقراطية في العالم العربي لا تركز على التزام عربي بالعملية الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها، بل تستهدف أساسا الوصول لنتائج محددة. في الحالة الفلسطينية، هدفت العملية الديمقراطية التي شجعها الغرب بقوة لتعزيز فرص العملية السلمية وليس لنشر الديمقراطية. إن ردة الفعل الغربية على نتائج الانتخابات الفلسطينية ستعمق الفجوة بين الديمقراطيين في العالم العربي من جهة والغرب من جهة أخرى. لقد حاولت الولايات المتحدة عند طرح مبادراتها للإصلاح والديمقراطية في المنطقة فصل هذه المبادرة عن الواقع الإقليمي السياسي والصراع العربي - الإسرائيلي. لكن من الواضح اليوم أن استمرار هذا الصراع كفيل بعرقلة طموحات المنطقة الساعية نحو التحول الديمقراطي.

رغم ظروف التجربة الفلسطينية الخاصة (المتتمثلة في تبلور النظام السياسي الفلسطيني تحت الاحتلال والاعتماد الفلسطيني المطلق على دولة الاحتلال والدول المانحة في إدارة شؤونها المالية والإدارية والخدماتية) فإن العبر الأساسية التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة قد تصلح في أنظمة سياسية عربية أخرى في المنطقة.

لعل العبرة الأساسية الأولى للفلسطينيين ولعرب آخرين أن عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك تداول السلطة السلمي، لا تعني تلقائيا أن مشاكل المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تصبح أقرب للحل. على العكس، يمكن لعملية التحول الديمقراطي أن تجعل هذه المشاكل أكثر تعقيدا. بل إن عملية الإصلاح السياسي ذاتها قد تصبح أكثر صعوبة في ظل عملية التحول الديمقراطي. مع هذا، فإن تداول السلطة السلمي في الأراضي الفلسطينية كان قد شكل المخرج الوحيد أمام تفاقم سوء الأوضاع الداخلية وأمام حالة الفلتان الأمني وتعدد الميليشيات، وهذه كلها كانت كفيلا بجر الفلسطينيين إلى صراع داخلي دموي. إذ أنه بدون القدرة على إحداث التغيير بالطرق السلمية فإن اللجوء للعنف يصبح على المدى البعيد أمرا محتملا.

العبرة الثانية هي أن تداول السلطة السلمي سيعني على الأرجح انتصارا للإسلاميين خاصة في تلك الأنظمة الأكثر استبدادية والتي نجحت في إضعاف

آخر إصدارات أوراق المتابعة السياسية ل "مبادرة الإصلاح العربي".

- الانتخابات المحيرة: خطوتان للأمام وخطوة للخلف في الديمقراطية - د. محمد عبد السلام
- السلام والدستور في السودان - د. حيدر إبراهيم
- الانتخابات الرئاسية المصرية: حدود عملية الإصلاح - د. عمرو الشوبكي
- الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية - د. بسكال مينوريه
- الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة - د. خليل الشقاقي.

لمزيد من المعلومات، زوروا موقعنا

www.arab-reform.net